

## تعديل علاقة عمل -مكان العمل – تغيير

رقم القرار :

1107383

تاريخ القرار :

2019/11/05

الموضوع :

الكلمات الأساسية :

مكان العمل – تغيير

المرجع القانوني :

المادتين 62-63 من قانون 90-11 المتعلق بعلاقات العمل

المبدأ :

يمكن للمستخدم تغيير مكان العامل لضرورة المصلحة شريطة احتفاظه بجميع حقوقه، حتى ولو تضمن عقد العمل

تحديد مكان العمل

الأطراف :

الطاعن: مؤسسة التنظيف ب ع مؤسسة ذ م م / المطعون ضده: ع ح

وجه الطعن المثار من الطاعن المرتبط بالمبدأ :

- عن الوجه المثار تلقائيا من طرف المحكمة العليا المأخوذ من انعدام الأساس القانوني:

حيث يتبين من القرار المطعون فيه أن قضاة المجلس في تأسيس قضائهم اعتبروا البند الذي تضمنه عقد العمل المبرم بين الطرفين المتعلق بإمكان المستخدم تغيير مكان التعيين باطلا لمخالفة أحكام المادتين 62 و 63 من القانون 11/90 المتعلق بعلاقات العمل المعدل و المتمم التي تشترط في تعديل عقد العمل أن يكون القانون أو التنظيم أو الاتفاقية أو الاتفاقيات الجماعية تملّي قواعد أكثر نفعا للعمال من تلك التي نص عليها أن يتم تعديل شروط عقد العمل و طبيعته بناء على الإرادة المشتركة للعامل و المستخدم مع مراعاة أحكام القانون، ذلك أن تحويل المطعون ضده تم بموجب قرار منفرد للطاعنة دون توفر إرادة المطعون ضده كعامل، في حين أن ما استقر عليه الاجتهاد القضائي للغرفة الاجتماعية للمحكمة العليا هو إمكانية المستخدم تغيير مكان عمل العامل لضرورة المصلحة شريطة احتفاظ العامل بجميع حقوقه و هذا حتى لو تضمن عقد العمل تحديد مكان العمل.

رد المحكمة العليا عن الوجه المرتبط بالمبدأ :

و حيث ثابت في قضية الحال أن قرار التحويل و في مادته الثانية منح للمطعون ضده منحة النقل بقيمة 2000 دج شهريا كتعويض لنقله إلى منصب عمله و قضاة المجلس في الأسباب المبني عليها قضائهم اعتبروا أن قرار التحويل اضر بالمطعون ضده متجاهلين البند الثاني منه، و بذلك يكونوا جعلوا من قرارهم يفتقد الأساس القانوني مما يعرضه للنقض و الإبطال.

منطوق القرار :

نقض وإحالة أمام نفس المجلس